

## مشروع محطة تطهير مياه الصرف الصحي بأم العرائس والرديف: هل سيمثل طوق نجاة وبداية نهاية معاناة المواطنين؟

رحاب مبروكي

لا يزال تدني خدمات الصرف الصحي الأساسية من الإشكاليات البيئية الحيوية التي تعيش على وقعها بعض المدن المنجمية مثل مدينتي أم العرائس والرديف، ذلك أن توفير الدولة لهذا الصنف من الخدمات بطريقة امنة ومدروسة أصبح مطلبا ملحا سيما بعد انتشار الروائح الكريهة والأمراض الجلدية جراء انتشار المياه المستعملة في المناطق السكنية والتي مثلت مصدر قلق للسكان. ولتفادي هذه الاشكالات تمت منذ سنة 2009 برمجة إنجاز مشروع محطة تطهير مياه الصرف الصحي للمدينتين من أجل معالجة المياه بشكل صحي واستغلالها لاحقا لأغراض زراعية. إلا أن هذا المشروع لم ير النور حتى الآن بسبب التعطيلات التي طالت تنفيذه وخاصة منها المتعلقة بوضعية الأراضي الاشتراكية بالإضافة الى غياب الإرادة السياسية لحلحلة الإشكالات العالقة.

وفي هذا الإطار أنجز هذا التقرير لقسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي سيبين مزايا تركيز مشروع محطة تطهير مياه الصرف الصحي بأم العرائس والرديف ودور المجتمع المدني في تحسيس الأهالي بأهميته بيئيا واقتصاديا.



مكان تجمع مياه الصرف الصحي بمدينة أم العرائس<sup>1</sup>

<sup>1</sup> <https://ftdes.net/ar/assainissement-moulares/>

## أزمة الصرف الصحي بين المدينتين والتبعات البيئية المنجرة عنها

أثناء تنقلك في الطريق المؤدية الى مدينة الرديف مروراً بمنطقة وادي الحاشي بمعمودية أم العرائس، لا تعترضك سوى برك المياه الراكدة المنسابة من البالوعات المتهالكة ولا يمكن لأنف الزائر أو المقيم أن يتجنب استنشاق الروائح الكريهة المنبعثة منها، فأحواض الصرف الصحي الضخمة المتركة قرب المساكن ضيف ثقل الظل طالته إقامته. أحواضٌ ضخمة يعتبرها المسؤولون طوق نجاة لمعانة المواطنين حتى أنهم لم يجدوا حلاً أفضل منها لتصريف المياه الآسنة.. ولعل سوء التخطيط وغياب الاعتمادات المالية اللازمة هي الأسباب التي أدت إلى إقامة هذه الأحواض المكشوفة قرب المساكن والأراضي الفلاحية، كحل وقي في انتظار إنشاء محطة تطهير. إلا أن هذا الحل تحول إلى دائم وحول معه حياة سكان المنطقة إلى جحيم حيث جعل مياههم غير صالحة للشرب أو الري، فضلاً عن أنها باتت مصدراً للروائح الكريهة وانتشار البعوض والذباب. ويعتبر الحق في التمتع بالصرف الصحي حقاً أصيلاً نص عليه الدستور التونسي في فصله 45 "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي" كما أقرته الجامعة العامة للأمم المتحدة سنة 2015 الهدف عدد 6 من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الحق في الماء "توفير التمتع بالماء والصرف الصحي للجميع وضمان التصرف المستدام في الموارد المائية".

غير أن الكثيرين محرومون من هذا الحق الأساسي على غرار هذه المناطق. أزمة خدمية دام وقعها أكثر من العقد وسط مناشدات أهلية ودعوات حقوقية من طرف منظمات المجتمع المدني لوقف هذا الخطر البيئي. وفي خطوة لوضع حد لهذا الاشكال وقعت برمجة بناء محطة لتطهير المياه سنة 2009 نصت دراستها آنذاك على أنه سيستفيد منها متساكنو مدينة الرديف وام العرائس بقيمة جمالية قدرت ب 65 مليار.

## اشكاليات عقارية تحول دون البدء في انجاز المشروع

اشكاليات عقارية عدة حالت دون البدء في بناء محطة التطهير في الأجل المتفق عليها، حيث يشهد هذا المشروع اشكالا على مستوى مد الشبكات والتي ستشقى بعض الاراضي على ملك خواص الذين رفضوا بشكل قاطع مد هذه القنوات بسبب انعدام الثقة في المقاولين المكلفين بالإنجاز، معبرين عن قلقهم من احتمال عدم استكمال كافة الاشغال وترك القنوات مكشوفة، خاصة في غياب خطة طريق ورزنامة واضحة للإنجاز. وأمام ضعف السلطة المحلية والجهوية على حل مختلف هذه الاشكاليات عملت الجمعيات الفاعلة في المجال البيئي وعلى رأسها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على لعب دور الوسيط بين السلطة والمواطنين من أجل إرساء قاعدة الثقة المفقودة بين الطرفين.

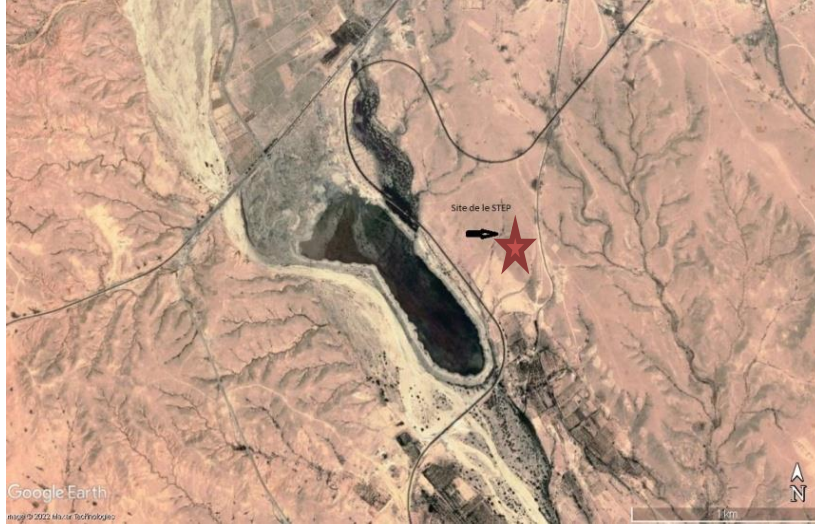
أهم محطات الوساطة التي لعبها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أجل تفعيل هذا المشروع<sup>2</sup>



تركيز مشروع محطة التطهير والامتيازات البيئية التي سيحققها

المؤشر	الخاصية الفنية								
06 هكتارات	المساحة								
65 مليار دينار بتمويل من بنك التنمية الألماني kfw	التكلفة								
03 سنوات	مدة الانجاز								
03 مراحل	مراحل الانجاز								
<table border="1"> <thead> <tr> <th>المرحلة</th> <th>التكلفة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>بناء محطة التطهير</td> <td>25 مليار دينار</td> </tr> <tr> <td>تمديد شبكة الصرف الصحي بأم العرائس</td> <td>15 مليار دينار</td> </tr> <tr> <td>تمديد شبكة الصرف الصحي بالرديف</td> <td>15 مليار دينار</td> </tr> </tbody> </table>	المرحلة	التكلفة	بناء محطة التطهير	25 مليار دينار	تمديد شبكة الصرف الصحي بأم العرائس	15 مليار دينار	تمديد شبكة الصرف الصحي بالرديف	15 مليار دينار	
المرحلة	التكلفة								
بناء محطة التطهير	25 مليار دينار								
تمديد شبكة الصرف الصحي بأم العرائس	15 مليار دينار								
تمديد شبكة الصرف الصحي بالرديف	15 مليار دينار								
5700 متر مكعب في اليوم	كمية المياه المعالجة يوميا								
2025	تاريخ انطلاق المشروع								

في مقابلة أجراها فريق قسم العدالة البيئية بالحوض المنجمي بتاريخ 16 جانفي 2022 مع المدير الجهوي لديوان التطهير في قفصه أكد هذا الأخير بأنه تم البدء في التحضير اللوجستي للإطلاق في المشروع حيث تم إرسال الاستشارة الخاصة به للمقاول وذلك من أجل الإسراع في تعميم جدول الأسعار في أجل أقصاه شهرين ليتم بعدها فرز العروض ومن ثم إرسال المشروع الى لجنة الصفقات العليا بالحكومة حتى يتم إصدار الصفقة وتعيين المقاول الذي سوف يشرف على المشروع. وفيما يتعلق بطرق معالجة المياه التي سيتم اعتمادها أكد المدير الجهوي للتطهير بأن التقنية التي سيتم اعتمادها هي نفسها المعتمدة في محطة التطهير بالعقيلة أي المعالجة الثلاثية.



موقع محطة التطهير بين مدينتي ام العرائس والريديف

ويهدف المشروع إلى ربط جميع الاحياء السكنية بشبكة التطهير وفي مرحلة ثانية استغلال المعالجة في القطاع الفلاحي خاصة في الزراعات العلفية والاهم من ذلك كله تجنب المنطقة الكوارث البيئية التي كانت سببا فيها المياه الراكدة غير المعالجة.

إن العمل من أجل تحسين الوضع البيئي بالمناطق المنجمية لا يمكن أن يتحقق ما لم تتوفر الامكانيات الضرورية التي من شأنها تعزيز الجهود الداعمة للحد من التلوث. وعليه فإن مسؤولية الدفع بالمشاريع المساهمة في تهيئة البيئة تقع على عاتق المواطن كما على الدولة، ذلك أن زيادة الوعي بأهمية هذه المشاريع وقيمتها المضافة بيئيا سيؤدي حتما الى الدفع نحو تحقيقها على أرض الواقع، ومن جانبه فان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يدعو السلطة الى الاسراع في تنفيذ المشروع في الأجل المتفق عليها كما يعول على وعي المواطنين في عدم القيام بأي تعطيلات لضمان تنفيذه في اقرب الأجل وسيعمل فريق عمل المنتدى بالحوض المنجمي على حلحلة الإشكالات العقارية العالقة بالإضافة إلى مواصلة دوره الرقابي على حسن تنفيذ المشروع وفق الخصائص الفنية المعلنة وخاصة منها المعالجة الثلاثية، وذلك حتى لا يكون هذا مجرد شعار يهدف إلى طمأنة المواطنين بينما يغيب العمل به على أرض الواقع. وتتعدد الأمثلة في هذا الخصوص مثلما هو الشأن بمنطقة خليج المنستير أين تتمركز كارثة بيئية جراء محطات معالجة المياه المستعملة التي أصبحت خارج الخدمة منذ سنوات.